

إشكالية المرأة في الفكر العربي الإسلامي رؤية مالك بن نبي نموذجاً

ـ المرياوي عمر؛ أرزازي محمد،

مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية،

جامعة معسكر.

مقدمة:

إن موضوع المرأة سواء في الفكر العربي أو في الفكر الغربي يوضح بصورة جلية قدرة الأفكار على بناء الجدران السميكة التي يصعب زحزحتها، بحكم المصالح التاريخية المتناقضة التي يطرحها موضوع مشاركة النساء في الحياة العامة، فقد تحول تقسيم العمل الاجتماعي الذي تم تركيبه في التاريخ، والذي راكم سجلاً كبيراً من القيم اللاحمة لما أصبح أمراً واقعاً ونظاماً طبيعياً، تحول التقسيم المذكور إلى نظام غير قابل للتغيير. لقد أصبح بنية طبيعية راسخة، كما تحول بلغة التقليد إلى فطرة غير قابلة للتغيير. وكل محاولة لاختراقه سواء تبلورت في صورة تطلعات أو برامج في العمل تصبح معادلة للفوضى المخترقة للنواميس الأزلية، وذلك رغم أن أي تشخيص موضوعي للتاريخ يتيح إمكانية بناء العناصر، التي ساهمت وبصورة تاريخية متدرجة في ترتيب وتركيب الأوضاع القائمة في موضوع سلم المراتب القائمة بين الجنسين. لاسيما "إن المرأة تتعرض بصفة عامة وبدرجات متفاوتة في المجتمعات البشرية كلها لمعاملات مزرية عدة تشوه حقيقتها وتحط من قيمتها وتجعل منها ماتسميه سيمون دوبوفوار الكاتبة الفرنسية بالجنس الثاني إشارة منها إلى الرجل الذي هو الجنس الأول". (S. De Beauvoir, 1949).

في هذا السياق يمكن القول بأن الصورة النمطية السائدة اليوم في عالمنا عن المرأة تعد محصلة موضوعية لتاريخ من التدبير الاجتماعي والسياسي والثقافي المعبر عن أشكال من الصراع الدائرة داخل المجتمع، حيث أن أي تعديل مفترض في هذه النمطية القائمة، يقتضي إعادة النظر في القواعد والأسس والمعطيات المتنوعة التي سمحت بتركيبها وحصولها بالصورة التي اتخذت، وهو الأمر الذي يترتب عنه الإخلال بمكاسب حاصلة، مكاسب ليس من مصلحة المستفيدين منها، أن يتخلوا عنها إلا عندما تختل معادلة موازين القوى داخل المجتمع، وهذه المسألة تستدعي

كثيراً من العمل المتواصل من أجل الاقتراب منها ، ومن الآفاق التي يمكن أن تفتحها في المجتمع وفي التاريخ.

في إطار مشروعه الفكري العام وتحديد نوعية وطبيعة المشكلات التي يواجهها المجتمع الإسلامي، وقف مالك بن نبي كمفكر إسلامي جزائري وباعتباره واحداً من رجالات القرن العشرين الذين شغلوا أنفسهم بقضايا أمتهم، وسعوا إلى بلورة الحلول والاقتراحات الكفيلة بإخراج الأمة المسلمة من تخلفها الشامل ودفعها إلى معانقة العصر بفاعلية، عند قضية المرأة التي تعرضت لكثير من التشويه، خصوصاً مع اتساع دائرة التأثير بالنموذج الحضاري الغربي وموقع المرأة الأوربية فيه، حيث " ينتمي مالك بن نبي إلى بلد عربي إسلامي عانى من تجربة الصدام بين المجتمع الأوربي المادي والمجتمع الإسلامي العربي مالم يعانيه بلد آخر، سواء في طول المدة أو في قوة الصراع أو في عمق الأثر، إن الجزائر تمثل هذه التجربة في نواحيها المؤلمة وفي جوانبها المنتجة الموقظة المبشرة". (م. بن نبي: 1959. 05).

1. قضية المرأة ومشكلة الحضارة عند مالك بن نبي:

تندرج قضية المرأة عند مالك بن نبي ضمن منظومته الفكرية العامة التي حددها في مشكلة الحضارة، بأبعادها الشاملة، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والأخلاقية، فمشكلة الحضارة عنده قضية لا تتجزأ، وأي تجزئ لها يقود حتماً إلى طرح المشكلات طرحاً خاطئاً، ومن ثم تحديد وسائل خاطئة للعلاج، إن مالك بن نبي يعتبر أن العالم الإسلامي أضاع وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً بسبب عدم التحديد المنهجي الصحيح للمرض الذي يعاني منه منذ قرون عدة، وذلك راجع إلى هيمنة الرؤية التجزيئية التي عزلت القضايا عن بعضها ونظرت إلى كل واحدة على حدة.

من هنا وقف مالك بن نبي من قضية المرأة موقفه من القضايا الأخرى، وقد أطلق تسمية "مشكلة المرأة" في كتابه "شروط النهضة"، وذلك انسجاماً مع منظومته الفكرية التي تدور حول مشكلة الحضارة عموماً، وللتدليل على مقدار التضخيم الذي كان من نصيب موضوع المرأة في العالم الإسلامي، سواء من أنصار التحرر الذي يصل بالمرأة إلى درجة التحلل، أم من أنصار التزمّت الذي يغلق بصره أمام حقائق الإسلام.

لقد اعتبر مالك بن نبي أنه ليس هناك مشكلة للمرأة معزولة عن مشكلة الرجل، فالمشكلة واحدة، هي مشكلة الفرد في المجتمع، فقد حاول الكثيرون، بوحى من الفكر الغربي التجزيئي الذي "أشاع عن المجتمع الإسلامي بأنه مجتمع يستهين بحق المرأة، إذ يمارس تعدد الزوجات ويعمل بالطلاق التعسفي ويجعل من المساكن سجونا للنساء...ومن العجيب أن أحوال الشذوذ في الحضارة الإسلامية قيمت كواقع عام مع أن الإسلام أعطى الإنسان كرامة لتمييز بين الذكر الأنثى وخلص المرأة من عقدة الخطيئة الأولى ونفى عنها كل صفات العجز الفكري والخلقي" (ع. مزيان : 2000. 23)، هذا الفكر الغربي التجزيئي الذي يتبنى مبدأ الطرح الأحادي بالنظر إلى قضية المرأة كقضية مستقلة، ومن ثم خلق معركة مفتعلة بين أفراد المجتمع الواحد، ووضع المرأة في مواجهة الرجل، وهذه قمة التجزيئية وتشويه حقيقة الصراع الحضاري، لأنه يضع الزوجة في مواجهة الزوج، والأخت في مواجهة الأخ، فيتحول الصراع من صراع المجتمع ضد التخلف الحضاري والاغتراب إلى صراع داخل المجتمع نفسه، مما يلهيه عن التصدي للتحديات في بناء متماسك. تقود هذه الطريقة في تشخيص المشكلات وتحديد معالمها إلى منظور كمي، ذلك أن وضع جدار فاصل بين المرأة والرجل يؤدي بالضرورة إلى البحث عما يفرق ويجمع بينهما، وبعد ذلك إلى إيجاد ما ينقص المرأة إزاء الرجل، وهل هي أكبر أو أصغر منه، أو تساويه في القيمة. ويعتبر مالك أن هذه الأحكام ما هي إلا افتتات على حقيقة الأمر ومحض افتراء (م. بن نبي: 1969. 174)

2. واقع المرأة بين التقليد والتحرر في تحليلات مالك بن نبي:

استطاع مالك بن نبي أن يميز بين موقفين متقابلين من قضية المرأة، موقف المتمسكين بإبعاد المرأة عن المجتمع وإبقائها في وضعها التقليدي الذي كرسه التقاليد، وموقف الداعين إلى أن تخرج المرأة في صورة تلفت إليها الغرائز. ورأى أن موقف هذين الفريقين يصدران عن دافع واحد هو الغريزة. وهذان الموقفان لا يساهمان في حل المشكلة، حيث إذا كان موقف الداعين إلى التحرر على النمط الغربي واضح الأخطار على المجتمع الإسلامي بسبب ما يؤدي إليه من ترسيخ للتبعية وتبليد للحس الإسلامي وضرب الهوية الثقافية المحلية، فإن الموقف الثاني قد يكون أشد خطرا لأنه يعطي لأعداء المجتمع الإسلامي المبررات للخوض في سمعة الإسلام والتشكيك فيه، ويجعل المرأة حين تفكر في الحرية لا تجد أمامها إلا النموذج

الغربي الحاضر أمامها. حيث " يحاول بعض الناس وخصوصا في الدوائر الغربية الاستعمارية أن يصوروا مشكلة المرأة العربية على أنها مشكلة خاصة بالدين الإسلامي محاولين أن يردوا التخلف الذي تعاني منه البلدان العربية إلى أسباب دينية وتاريخية وليس إلى أسباب اقتصادية وسياسية قوامها أن موارد العرب تستنزف وتستغل بواسطة الاستعمار الغربي الجديد ولهذا فهم يفصلون بين تحرير العرب الاقتصادي والسياسي وبين عملية القضاء على التخلف وتحقيق التقدم والتنمية" (ن. السعداوي: 2002. 159).

من أجل ذلك يستبعد مالك بن نبي هذين الموقفين لأنه بالنسبة إليه "لا أمل لنا أن نجد في آرائهما حلا لمشكلة المرأة" (م. بن نبي: 1969. 176)، بل يذهب أبعد من ذلك حين يقول: "إن إعطاء حقوق المرأة على حساب المجتمع معناه تدهور المجتمع وبالتالي تدهورها، أليست هي عضوا فيه؟، فالقضية ليست قضية فرد، وإنما هي قضية مجتمع" (م. بن نبي: 1969. 177 - 178).

3. نقد مالك بن نبي لفكرة تقليد المرأة الأوربية:

إن تقليد المرأة الشرقية المسلمة للمرأة الأوربية لا يحل المشكلة عند مالك بن نبي، وإنما يزيد من تعقيدها بعد أن كانت بسيطة، لأن انتقال المرأة من امرأة محجبة إلى امرأة سافرة لم يحل المشكلة، فهي لا تزال قائمة، "وكل الذي فعلناه أننا نقلنا المرأة من حالة إلى حالة، وسنرى عما قريب أن انتقالها هذا عقد المشكلة بعد أن كانت بسيطة" (م. بن نبي: 1969. 179)،

فوضعية المرأة الأوربية اليوم لا تحسد عليها، فقد ترتب عن خروجها في صورة تخاطب غريزة الفرد الحيوانية إفرازات خطيرة، حيث أصبحت مشكلة تحديد النسل في المجتمع الغربي تهدد بقاءه واستمراره، وفقد بذلك نظامه الاجتماعي المتماسك، مما ترتب عنه تلاشي المعاني الحقيقية التي تحترم العلاقات الجنسية، وأصبحت هذه الأخيرة تسلية للنفوس المريضة، وبذلك فقدت هذه العلاقات ذات الأبعاد الإنسانية وظيفتها من حيث هي وسيلة لحفظ الأسرة وبقاء المجتمع، فالمطلوب إذن عند مالك بن نبي هو التخلص من نظرة الإعجاب التي ينظر بها أنصار تحرر المرأة في العالم الإسلامي إلى المرأة الأوربية، لأنها الخطوة الأولى نحو التشخيص الصحيح للمشكلة ومكان الخل. وهو بذلك لا يضع أزمة المرأة الأوربية في معزل عن أزمة الحضارة الغربية عامة، لأن المنظور الحضاري عنده

هو إطار كلي للتفسير يتم رد جميع المستويات والجزئيات إليه في سياق كلي شامل، تأتي بعدها الخطوة الثانية وهي ضرورة التخلص من النظرة الجامدة إلى التقاليد التي علقت بالممارسة والوعي الديني لدى الفرد المسلم.

حسب منظور مالك بن نبي فإنه إذا كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية قد دفعت بالمرأة إلى عالم الشغل والخروج من البيت، فينبغي أن توضع أزمة المرأة العاملة الأوربية في نظر الاعتبار. فقد كانت المرأة في أوروبا ضحية هذا الخروج لأن المجتمع الذي حررها قذف بها إلى المصنع وإلى المكتب وقال: عليك أن تأكلي من عرق جبينك" في بيئة مليئة بالأخطار على أخلاقها، وتركها في حرية مشؤومة، ليس لها ولا للمجتمع فيها نفع، ففقدت - وهي مخزن العواطف الإنسانية - الشعور بالعاطفة نحو الأسرة، وأصبحت بما ألقى عليها من متاعب العمل صورة مشوهة للرجل دون أن تبقى امرأة، وعلى هذا الأساس يدعو مالك بن نبي إلى ضرورة وضع قضية تحرر المرأة المسلمة في إطارها الحضاري الإسلامي الطبيعي، وفي إطار الخصوصيات الحضارية والثقافية للمجتمع العربي الإسلامي حيث "ينبغي أن نطبع حركتنا النسائية بطابعنا لا بطابع ما يصنع في الخارج" (م. بن نبي: 1978. 58)

5. مشكلة اللباس عند مالك بن نبي قراءة في الهوية والنموذج الحضاري:

انطلاقاً من أن للهوية أبعادها المادية والرمزية التي تطبعها بطابع الخصوصية التي تجسد تميزها وتمايزها طرح مالك بن نبي مسألة اللباس في بعده المادي والرمزي كتجسيد للهوية الثقافية والحضارية للفرد والمجتمع، لذلك حرص على تخصيص فصل في كتابه "شروط النهضة" لقضية الزي واللباس بعد الفصل الذي خصصه لقضية المرأة، وقد جعل عنوان هذا الفصل في صيغة إشكالية تحت عنوان "مشكلة الزي" بعد الفصل الخاص بالمرأة مباشرة، ليدل على الترابط بين القضيتين.

لقد ركزت جل الخطابات الداعية لتحرر المرأة أهدافها على الحجاب الشرعي للمرأة المسلمة قبل أي جانب آخر، مما يدل على أن مسألة الزي أو اللباس ليست مسألة جانبية أو شكلية كما يريد الكثيرون تصويرها، بل مسألة لصيقة بالنموذج الحضاري والاختيار الثقافي للفرد والمجتمع، في هذا الصدد، يفرّق إيرفنج جوفمان E. Goffman بين العلامات التي تكشف عن هوية الفرد الاجتماعية، وأخرى توضح هويته الشخصية. فالعلامة تفصح عن الهوية الاجتماعية، عندما تؤدي

إلى الحكم بانتماء هذا الفرد إلى فئة أو أكثر (طبقة اجتماعية، محل إقامة، جماعة مهنية، تجمع سياسي...)، وهذا النوع من الحكم ينحصر في معرفة الخصائص والسمات التي تجعل هذا الفرد مماثلاً لكل أفراد الفئة التي ينتمي إليها. أما البحث عن هويته الشخصية، فهو معرفة ما يميزه عن كل الأفراد الآخرين، أي ما يجعله غير مماثل لهم. يؤكد ما سبق ذكره ما للملبس من قيمة اجتماعية رمزية كبيرة الأهمية في الدلالة على الهوية الاجتماعية لمرتديه. إذ مهما تكن الدرجة التي تلعبها ذاتية الفرد في اختيار الملبس حسب ذوقه، فإنه يحدد إلى درجة واضحة الفئة والمجال الاجتماعيين اللذين ينتمي إليهما، كما يعتبر مؤشراً على تمثّل التوجهات المعرفية والدينية الهادفة إلى تثبيت شخصية اجتماعية بعينها، من هنا لا يعتبر الحجاب لدى حاملاته مجرد ملبس، بل يصبح سمة ثقافية تستند إلى مرجعية قيمية خاصة.

إن مالك بن نبي يؤكد أن الزي يشكل أحد عوامل التوازن الأخلاقي الرئيسية، بل أكثر من ذلك يعتبره ذا روح خاصة، "بحيث ليس اللباس من العوامل المادية التي تقرر التوازن الأخلاقي في المجتمع فحسب، بل إن له روحه الخاصة به، وإذا كانوا يقولون: القميص لا يصنع القسيس فأني أرى العكس من ذلك، فإن القميص يسهم في تكوين القسيس إلى حد ما، لأن اللباس يضيف على صاحبه روحه" (م. بن نبي: 1969. 188)، لذلك يمكن القول أن توجه مصطفى كمال نحو الحداثة والعلمانية في تركيا حين نزع الطربوش واستبدله بالقبعة لم يكن يريد فقط إحداث تغيير شكلي في المجتمع التركي باستبدال الزي الإسلامي بالزي الغربي، وإنما أراد اعتماد حضارة وسلوك اجتماعي معين، لذلك جاءت القبعة بمثابة القنبلة التي انفجرت في ذلك المجتمع. فالزي ليس مجرد ديكور خارجي براق خال من المعاني والمضامين الكبرى في حياة الفرد والمجتمع، بل هي تعبير عن هوية، فاللباس ثقافة هوية، فهو يسهم في تمييز المجتمعات عن بعضها ويعطيها خصوصياتها المادية والرمزية، ويجعل الفرد يشعر بانتمائه إلى ثقافته وحضارته الخاصة، ويعطيه الشعور بالتكاليف الاجتماعية التي يضعها عليه لباسه المميز.

أما بالنسبة للمرأة فإن نمط الزي يعكس الهوية الثقافية للنساء في مختلف المجتمعات، ويضيف عليها معاني الحضارة التي تعيش في قوالبها وأشكالها

وطقوسها، فلباس المرأة الأوربية مثلاً الذي كشفها وفضح جسدها يدل على تسخير المرأة لأغراض هي غير الأغراض الحقيقية المعلن عنها، أغراض التحرر والاختيار والحضور الفاعل في المجتمع، وهويعبّر عن طبيعة الحضارة الغربية المادية وثقافتها الساعية إلى تقديس مبدأ اللذة، يقول مالك بن نبي: "غير أنها أصبحت اليوم- أي المرأة الأوربية- تلبس اللباس الفتان المثير، الذي لا يكشف عن معنى الأنثى، فهو يؤكد المعنى الجسدي الذي يتمسك به مجتمع ساد الغرام باللذة العاجلة." (م. بن نبي: 1969. 191) لذلك يسوق مالك بن نبي نموذجاً حياً لتكيف المرأة مع الاختيار الثقافي والحضاري والسياسي عن طريق الزي، وهونموذج المرأة اليهودية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، والتي كانت تنتهياً للهجرة من الجزائر نحو فلسطين لتندمج في حياة دولة "الصهاينة" الجديدة. فقد كانت هذه المرأة تأتي من أطراف الواحات الصحراوية الجزائرية بأزيائها البلدية لتتحول إلى "مواطنة يهودية" منذ أن تصعد الباخرة، حيث تترك المفلة والكحل وترتدي الأزياء التي تناسب طبيعة المجتمع الجديد. ويرى مالك بن نبي أن هذا التغيير الشكلي في حقيقته هومجرد خطوة أولى في سلسلة تطويرية تصل إلى حد التغيير النفسي والفكري بعد أن تكون المرأة اليهودية قد ألفت عن جسدها اللباس القديم الذي كان يربطها بالمجتمع منذ قرون، واستعدت لإعادة بناء شخصيتها وتشكيل وعيها في المحيط الجديد (م. بن نبي: 1961. 137).

6. رؤية مالك بن نبي لتثمين دور المرأة في إعادة البناء الحضاري:

هناك بعض الإشكاليات التي تطرح نفسها عند محاولة تكوين رؤية إسلامية معاصرة لقضايا المرأة وهي في عمومها مجموعة التباسات تنتظر فك الاشتباك فيها والتوضيح إن حقوق المرأة الشرعية والقانونية في الإسلام ثابتة لا يجادل بشأنها أحد بل يقرها الجميع كما نعرفها من مصادرها إنما المشكل يكمن في تنزيل هذه الأحكام الشرعية والقانونية وآيات المساواة لأرض الواقع الذي يشهد مظالم وتجاهلاً للحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للمرأة في التعليم والعمل وعمارة الأرض والولاية المشتركة أي المسؤولية الاجتماعية المشتركة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.... فالهوة بين الحقوق المكفولة في الشريعة وواقع المرأة المسلمة في كثير من المجتمعات الإسلامية واسعة ولا يجب أن نكتفي بالإقرار النظري لهذه الحقوق فهناك حاجة ماسة لتفعيل النص وترجمته إلى

سياسات عامة للدولة وقوانين وضعية وسياسات اجتماعية، من توفير الفرص للتعليم والعمل وإتاحة المساحة الكافية لتحقيق ذلك، إذن "المطلوب هو الانتقال من تحديد الرؤى والخطابات إلى حيز التطبيق والتنفيذ من خلال اقتراحات عملية محددة تترجم الرؤية الإسلامية إلى برنامج إصلاحي ومشروع للتغيير، من هنا على المجتمعات العربية والإسلامية أن تأخذ بمزيد من الجدية مسألة المعاملة الإنسانية والعدالة للمرأة واحترام إنسانيتها المشتركة وهوما أكد عليه القرآن الكريم في مواضع شتى". (أ. أبوبكر: 2002: 25 - 26).

إن دور المرأة المسلمة عند مالك بن نبي يكتسي أهمية خاصة في إعادة البناء الحضاري للأمة من جديد، فهي عماد الأسرة التي تقوم بتشكيل الأفراد وتنشئتهم على معاني الحضارة وإعداد الأجيال لحمل الرسالة، ولذلك يضع مالك علاقة متينة بين شخصية المرأة التي يريدها المجتمع وبين قضية بناء حضارة المجتمع.

يقول مالك ابن نبي: "الواجب أن توضع المرأة هنا وهناك حيث تؤدي دورها خادمة للحضارة، ومهمة لذوق الجمال وروح الأخلاق، ذلك الدور الذي بعثها الله فيه أمًا وزوجة للرجل". (م. بن نبي: 1969. 198) ونظرا لحجم المهمة الحضارية وتشعب مسالكها وتعدد المداخل إليها وتوزع الاختصاصات، فإن حل مشكلة المرأة هو الآخر كجزء من هذه المهمة لا يمكن أن ينهض به قلم كاتب في مقال أو كتاب لأن هذه المشكلة متعددة الجوانب ولها في كل ناحية من نواحي المجتمع نصيب، لذلك يقترح عقد مؤتمر عام تحدد فيه مهمة المرأة بالنسبة لصالح المجتمع، يشارك فيه إلى جانب علماء الشريعة الأطباء وعلماء النفس والاجتماع وعلماء التربية، حينئذ يمكن القول - بحسب مالك بن نبي - إننا وضعنا المنهج الأسلم لحياة المرأة ولسوف يكون هذا التخطيط حتما في صالح المجتمع، لأن علماء المفكرين فيه هم الذين وضعوه، وينبغي أن تكون مقررات المؤتمر العام دستورا لتطور المرأة في العالم الإسلامي "إنها تدل على حرص النساء على أن يكون لهن مكان في الشؤون العامة للجماعة المؤمنة فيصبحن بذلك جزءا مرثيا وظاهرا من حياة المجتمع الإسلامي في جوانبه الدينية والاجتماعية العامة. إنها رؤية تعكس حرص النساء على أن يحظين بالمكانة والتقدير المعلن لجهدهن وألا يتم إقصائهن أو تجاهلهن. هي إذن رؤية أقرت خصوصية المرأة ومشكلاتها ولكنها في الوقت

نفسه تسعى إلى دمج المرأة وانخراطها في صفوف المجتمع بعدالة وبدون تفريق "أ.أبوبكر: 2002. 15- 16).

إذا كان اقتراح مالك بن نبي بعقد مثل هذا المؤتمر يبدو بمقياس الفترة التي كتب فيها غريباً رغم الحاجة إليه، فإنه يظهر اليوم ضرورة منطقية بعد أن أصبحت المؤتمرات الدولية الساعية إلى عوامة النموذج الغربي للمرأة الأوربية وهدم الأسرة في العالم الإسلامي تعقد باستمرار، ويقوم الإعلام الغربي والعلماني التابع له في ديارنا بالنفخ في قراراتها، وتقوم المؤسسات الدولية النافذة بالضغط على الشعوب المسلمة لتنفيذ تلك المقررات وتطبيقها في تشريعاتها الداخلية. وما يستدعي ضرورة عقد مؤتمر للمرأة المسلمة عند مالك بن نبي هو أن المرأة في العالم الإسلامي تتطور أوضاعها بطريقة غير مرسومة الأهداف ودون غاية محددة، أي بعيداً عن أهداف البناء الحضاري للمجتمع الإسلامي، مما يقتضي ضرورة التخطيط لهذا التطور لتحديد الأهداف المتوخاة منه، بشكل لا تتعارض فيه مع الأهداف العليا للمجتمعات الإسلامية.

وبسبب هذا الوعي الحضاري لدى مالك بن نبي، فإنه لا يتحدث عن تحرر المرأة أو عن حريتها، ربما لكي لا يقلب المفاهيم ويسقط في شرك المصطلح الغربي، بل يتحدث عن "الحضور"، ليربط قضية المرأة بالقضية الشاملة، وهذا الحضور المشتق من معاني الحضارة، والذي يعني الفاعلية يرتبط في مدلوله العام بمصطلح الشهود الحضاري، حتى تظل الأمة المسلمة خير أمة أخرجت للناس، شاهدة عليهم، وهوشهود باق إلى يوم القيامة.

صحيح أن واقع المرأة اليوم في العالم العربي والإسلامي يستوعب متغيرات جديدة، يفترض أن تشكل عامل دعم معزز لكل ما يحصل من خطوات في باب مواكبة المنجزات المساعدة في عملية تحرير النساء، إلا أن التماسس المنجز يقدم إطاراً مناسباً للعمل المنتج والمطور لقيم المجتمع الجدي. لهذا السبب تتواصل عملية استحداث مؤسسات نوعية جديدة بهدف تقوية قدرات النساء. ويمكننا أن نوجز عناصر شبكات التماسس القائمة وفق المحاور الكبرى الآتية:

1 - محور محو الأمية لتعزيز الذاتية والاستقلالية والفعالية لدى المرأة العربية.

2- محور الوعي القانوني، حيث تمارس مراكز الاستماع، ومؤسسات الإعلام والتكوين ما يوسع دوائر الوعي القانوني. لدى المرأة ويساهم في بناء وتشكيل منظومة قانونية تفعل دور المرأة وتحفظ كرامتها الإنسانية التي أكد عليها الدين الإسلامي انطلاقاً من النص القرآني، باعتبار "أن القرآن الكريم فيه من التعاليم الخاصة بالمرأة ما ترى فيه الأستاذة جرمان تيليون بذكاء أنثوي رهيف، ثورة لا مثيل لها في التاريخ البشري ضد اضطهاد المرأة ومن أجل كرامتها وحقوقها" (Germaine. T. 1966:168. 172.)

3- محور التضامن النسائي، وهو محور يهدف إلى تقوية القدرات الاقتصادية للنساء الضعيفات والمهمشات،

4- محور العمل السياسي ويتجه فيه العمل لتشجيع النساء على الانخراط في العمل السياسي الحزبي والعمل النقابي، وهوما يعتبر اختراقاً لفضاءات ظلت زمنياً حكراً على الرجال، وظل رأس مالها الرمزي من نصيب الرجل.

إن التكثيف النظري الذي تشخصه مرجعيات أساليب العمل الجديدة، في نضالات تحرير المرأة العربية، يمارس نقلة نوعية في مستوى النظر إلى إشكالاتها، ويغذي قيم الفكر العربي بجملة من الأطروحات والمفاهيم الهادفة إلى مغالبة قيم التقليد، التي ما تزال تمارس هيمنتها بقوة وبوسائل متعددة، إن مفهوم تمكين النساء داخل مجتمعنا يحمل دلالة مركبة، تشخص اليوم مختلف التوجهات المرتبة لموضوع قضايا المرأة، في واقعنا وفي فكرنا المعاصر، ويتضمن هذا المفهوم المتبلور في أدبيات المنظمات الدولية والمعمم اليوم في حقل الدراسات المتنوعة عن قضايا المرأة، يتضمن ما يحيل إلى جملة من الخيارات المتوافق بشأنها دولياً، نحن هنا نشير إلى أن التمكين يشير إلى الأفعال الآتية:

- 1- تضيق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة.
- 2- توسيع الفرص أمام النساء في التعليم والعمل والاقتصاد والحقوق وفي المجال السياسي والنقابي الخ.
- 3- إزالة العوائق الثقافية والاجتماعية التي تعترض سبل النهوض بواقع المرأة.

4- العمل على تحقيق المساواة في المشاركة في مختلف أوجه النشاط داخل المجتمع، بما في ذلك المشاركة في مراكز اتخاذ القرار.

5- توفير الأدوات والآليات المساعدة على مزيد من إدماج النساء في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، لتعزيز استقلاليتهن، وتعزيز كرامة النوع الإنساني. تتجه المجتمعات العربية على غرار المجتمعات الغربية، إلى توسيع مجالات التحسيس بقضايا المرأة، مستفيدة من إفرزات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة باستعمال وسائط جديدة، حيث تحضر شبكات الإنترنت، ومنتديات الحوار الإلكتروني، وقنوات التلفزة لبناء منظومات جديدة من الرؤى قائمة على سلطة الحوار والاقتراح وبناء التصورات. وقد مكن كل ما سبق من إنتاج خطاب جديد يتجه اليوم لاحتلال مجالات لم تكن المرأة تستطيع بلوغها بمساعدة الوسائل المقرونة بأنظمة الكتاب والجريدة، التي أصبحت تتراجع شيئاً فشيئاً أمام الهندسة الجديدة الهادفة إلى تحقيق التأثير المساعد على خلخلة الموروث والطبيعي لحساب نوع إنساني أكثر تجانساً. "لذلك على النساء العربيات أن يدركن أن المعركة الأساسية التي تواجه النساء في البلاد العربية والإسلامية ليست هي معركة فلسفية بين الإلحاد والإيمان بالدين وليست هي معركة من أجل التنمية المحدودة أو التحديث على نمط الغرب ولكنها معركة من أجل أن تعود منابع الثروة الاقتصادية والثقافية إلى يد الشعوب والتمكن من خلق نظام جديد على أنقاض النظام الطبقي الأبوي." (ن.السعداوي: 2002. 169).

خاتمة:

في الأخير يمكن الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية هي أن الله تعالى سمع قول التي تجادل وصوت اللاتي يتساءلن وأنزل محكم الآيات استجابة لتساؤلات وهموم وهواجس النساء وفي ذلك دلالة بارزة على أهمية الإنصات لصوت المرأة في أي سياق تاريخي "وعلى التأسيس لهذا الحق والتعامل معه باحترام وكما حدث في العصر الإسلامي الأول. فهل هناك حاجة في هذا الزمان لإعادة هذه المواقف، لتأكيد أهمية الإنصات للمرأة المسلمة وسماع صوتها وهواجسها والتفاعل مع همومها؟" (أ.أبوبكر: 2002. 15- 16).

خلاصة القول أن ما يسمى بمشكلة المرأة لا يمكن النظر إليها على أنها مشكلة منفصلة عن القضايا البشرية الأخرى ولا يمكن تهيتها عن الصراعات العقائدية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية القائمة ولا

يمكن فصلها عن صراع الحضارات بل إن مشكلة المرأة تأثرت بهذه الصراعات تأثرا بالغا وجعلتها أكثر اتساعا وتعقيدا.

المراجع:

- مالك بن نبي (1969) شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين. ط 3. دار الفكر - بيروت.
- مالك بن نبي (1978) : بين الرشاد والتهيه، دار الفكر - بيروت.
- مالك بن نبي (1961) : في مهبط المعركة - إرهاصات الثورة، القاهرة
- مالك بن نبي (1959) : وجهة العالم الإسلامي. ترجمة : عبد الصبور شاهين مكتبة دار العروبة القاهرة.
- أميمة أبوبكر. شيرين شكري (2002): المرأة والجنس. إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين. دار الفكر المعاصر بيروت.
- نوال السعداوي (2002) : قضايا المرأة والفكر والسياسة. مكتبة مدبولي مصر.
- عبد المجيد مزيان (2000) : قضايا المرأة والأسرة بين المبادئ الإسلامية ومعالجات القوانين الوضعية. مجلة المجلس الإسلامي الأعلى. العدد 03. الجزائر.
- عزا لدين الخطيب التميمي (2000) : حقوق المرأة وقضاياها في الشريعة الإسلامية. مجلة المجلس الأعلى الإسلامي. المجلس الأعلى الإسلامي. الجزائر.
- Simone. de Beauvoir (1949) : *Le deuxième sexe*. vol 02. Gallimard. Paris.
- Germaine. Tillion (1966) : *Le harem et les cousins*. Ed. du seuil. Paris.